اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

إلى الشيء فقال يسلوني من العرش إلى
التاء للمؤنث انت بغرتي ومنهم كابن قتادة لما دخل العراق فقال
العرش فقال ابو حنيفة تملة صليا عذكر ام انثى فقال انثى من بيان تانيث الفعل والتاء
علة فقال ابو حنيفة من المؤمنين مما انقطع قتادة وقد يبيح الفصل ترك التاء فمن ما يعود
كل التغيير لقوله او مفهم ذات حر قوله كل الحقيقي التانيث فصار به تبعا للظاهر الذي
عقب او مفهم ذات حر يعن مضمر منه التغيير بد كما قلنا وقيل إيضاح التصريح بالحقيقي ومن
نقتضي ان حذف التاء مع الفصل في المجازي كثير مع انه قليل مثل الحقيقي ويعز وجه ما بين على ما يتى
ابن العاقل المجازي مفعول من الفعل ومو مفروق بالتاء نحو وانبجست منه اثنتا عشرة عينا
والتعريف منها ايما وقع في نحو حسبي ابنة وكذا امر اي استعمل بين يدي على ان محبته والحسن
التعميم بالحقيقي كأن المجازي يجوز فيه اسقاط التاء وكما يحتاج الفصل الى يومن معهوم
قوله بما بعد واهمالم تبيت واعاما حذف التاء مع الفصل لان الفعل يعرى عن العامل المؤنث في
مضعف العناية بدونه العاملين لذا التاء والحذف قد يأتي بلا فصل تغييره بالحذف
مختلف قوله والحذف مع فصل نجح قوله والحذف في نعم في غير هو بل لانه تقتضي ان التاء لانه
موجود في موقع وليس كذلك والاولى ان يعم بالشيء الجامع به في قوله ومن يبيح الفصل ترك التاء
قوله اشار بذلك الى ما نحن من التنكيت عليه في قوله قد يأتي بلا فصل يوهم انه وارد مطرد
الا انه قليل والامر ليس كذلك ولو قال نظم والحذف قد اتى في ورد للاولاد لكان ومع ضمير
المجاز شعرا لان ان ذكرهم اعقب قوله واعلم انما نكلم به على مضمر متصل للمجاز الراجع له ولعل
ذكر عليه الموضع بذكرهم عقبه قوله في القول المسلوب ملام نبيه الابيات المستغار ب
وقابله عام في جن الكلام ربيع سحابة وارضها يعني ومن ثمة اسم لكن وجملة ودفت
ضمير الحاء وحيث ان تكون جملة ودفت وفيها حصة مزنة والخبر محذوف ايه موجودة والمزنة
السحابة البيضاء والمراد بالودق المطر لابن وبالودق مفعول مطلق واغاب المحل لا الضرب
الا انه يتعين في ارض ان يكون مبنيا على الفتح ولا عاملة عمل ان ولا ان الابيات الشاهد
في حذف التاء من ابقل مع اسناده الى ضمير ارض وهي مؤنثة قال بعض من اد بيتنا لا اشروه
ببيلا انه اذا اقتصر بالمؤنث الا التنحيم يجوز ترك اسم وتانيثه وهنا اقتصر بالارض التنجيم اذ
المقصود بها المكان والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر هذا كالتغيير لقوله
او مفهم ذات حر كانه قال محله اذا كان مفردا او مؤنثا فان لم يكن اما حقيقيا فاشار بقوله قوله

قوله ومن يزعم ان حكمه في الصواب انه مذهب الفارسي وذلك لان الجمهور يقولون كل
جمع سالم تابع لمفرده فيلزم تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتانيثه مع جمع المؤنث السالم ويجوز
الوجهان فيما عدا ذلك وهو جمع التكسير مذكرا او مؤنثا واسم الجمع واسم الجنس وقال الكوفيون كل
جمع يجوز في الفعل معه التذكير والتانيث ولو كان جمع مذكر سالما لانهم يعللون الجمع بمعنى الجماعة
وعليه قول بعضهم ان قوما اجمعوا وتذكروا تحرتوا الا ابالي جمعهم كل اجمع مؤنث
والفارسي يقول ان كان جمع مذكر سالما امتنعت التاء والا جازت وهو ظاهر كلام ويجري تسمية
كلهم على ما الجمهور بل قد يقال ان كلامهم حذف الواو مع ما عطفت اي من مذكر ومؤنث
على من قوله تعلى قوله قال ابن تعيشهم في احوالهم دلالة على ما يقع في الحج يعني البر وقوله مع جمع
في موضع في ابتداء الحال من المبتدا وهو ضعيف والاول انه متعلق بمحذوف هو صفة
للتاء والتقدير والتاء الكائنة مع جمع على من ما قال الواو في التمييز والبعض ظرفية في المعودة
الكائنة في الجمع وقول المعرب انه حال من الضمير في الخبر المعنوي وقوله ومن الى
متعلق بالضمير الاول انه متعلق بمحذوف حال من الضمير في السالم العايد على الجمع ويكون
بيانا للجمع وقوله هو الاخر ثم الاول ان يقول وهو الطوبة في الغم المشوية واما الام
فهو المشوية بالنار وما يقال فيها اجوزي الا بعد الشيء لان قصر الحسن فيه شيء
انما قصر والحسن لان العرب اذا استحسنوا شيئا عظموا امتنعه نحو ليدير ما ريسا وان ا
استعجبوا شيئا فجوا امتنعه قوله فرع يعني على ظاهر كلام الموضح حكم المثنى وحكمه انه كما مع
بين كون الفعل مع المذكر نحو قال رجلان ويكون مع المؤنث نحو مات الهندان كذا قيل من انه
باو علينا والصواب ان حكم المثنى داخل في قوله وانما تلزم فرج لانه صادق على المفرد والمثنى
والجموع وما بعدكما تستثنى فيه ومن لم يستثن يبقى على حكمه يعطل المثنى كم حكم بعد
ما بني على حكمه في قوله وانما تلزم فرج والاصل في الفاعل ان يتصلا قوله فان العامل
كالجزء من الدليل على انه كالجزء منه ان علامة الرفع في الافعال الخمسة وهي النون تتاخر عن
الفاعل وتنوسح موانهم سكنوا اخر الفعل في نحو ضربنا لا اجل ان لا يتوالى اربع متحركات ولما
لم يكن المفعول كالجزء ومقله يعني معه الفعل ان قبله ولم يسكن نحو ضربنا زيد او ايضا كل فعل
لا بد له من فاعل بخلاف المفعول ويعرب يحتاج اليه الفعل لكونه لازما وانما ذكر النشر السطر
الثلاثي مع انه مفهوم السطر لما اولا زيادة في الرد على ما يعتنز الغايل بان الحاصل في كل منهما